

التدخل الإنساني بين النظرية والتطبيق؛ المفهوم والواقع

رضواني فيصل، بوبشيش رفيق

¹ جامعة بسكرة (الجزائر)، fradwan80@gmail.com² جامعة باتنة 1 (الجزائر)، Rafikboubchiche@gmail.com

تاريخ الإرسال: 03-10-2020 تاريخ القبول: 29-07-2021 تاريخ النشر: 07-08-2021

ملخص: تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على مفهوم التدخل الإنساني في أبعاده الفلسفية والسوسيولوجية.

مركزة في ذلك على التفاوت الحاصل بين المفهوم وبين واقع التدخل العسكري. فالتدخل الإنساني باعتباره استعمال القوة العسكرية بذريعة الحد من انتهاكات حقوق الإنسان يتناقض مع مبادئ القانون الدولي الذي ينص على سيادة الدولة. وتتمحور إشكالية المقال حول تحليل التدخل الإنساني في أبعاده العبر تخصصية. ويفترض المقال أن مفهوم التدخل الإنساني مفهوما متنازعا عليه جوهريا ويثير إشكالات فلسفية وسوسيولوجية باعتباره لا يعبر عن قيم أخلاقية عالمية.

الكلمات المفتاحية: التدخل الإنساني ؛ التدخل لدواعي إنسانية ؛ القانون الدولي.**Abstract :**

This article addresses the concept of humanitarian intervention in its philosophical and sociological dimensions. By focusing on the difference between the concept and the reality of military intervention. Humanitarian intervention as a use of military force on the pretext of limiting human rights violations is contrary to the principles of international law, which provides for State sovereignty. The issue of the article revolves around the analysis of humanitarian intervention in its transdisciplinary dimensions. The article assumes that the concept of humanitarian intervention is a fundamentally contested concept and raises philosophical and sociological problems because it does not reflect universal moral values.

Keywords: Humanitarian intervention; Intervention of Humanity; international law.

المؤلف المرسل: رضواني فيصل، الإيميل: fradwan80@gmail.com

في ظل نظام دولي يعمل وفق منظومة اقتصادية وسياسية وثقافية غير عادلة من الناحية البنيوية، والتي لا تمنح في الواقع إلا القليل من القيمة لحياة ثلثي البشرية، تطرح التدخلات الإنسانية بالرجوع إلى القوة قصد محاولة القضاء على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو محاولة إنقاذ أرواح جراء كوارث تساؤلات على عدة مستويات. والأمر يصبح أكثر إثارة للتوجس لما تكون هذه العمليات مقررة من قبل أطراف لها ضلع في تكريس نظام دولي إقصائي، بالرغم من الحجج المقدمة لتبرير ذلك. لذلك من الضروري تهيئة الظروف اللازمة للقيام بعمل حقيقي للمساعدة الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان دون اللجوء إلى القوة المسلحة.

إن مفهوم حق التدخل ثنائي الأبعاد؛ من ناحية يتعلق ببعد ما إذا تعلق الأمر بحق، ومن ناحية أخرى يتعلق ببعد التدخل في شؤون دولة ذات سيادة وهو السلوك الذي يعد محل اعتراض. من هنا يأتي النزاع المعروف المكرس في الأهداف التي يسعى إليها ميثاق الأمم المتحدة الذي من جهة يدعو إلى استقلالية الدول ومن جهة يتعهد بحماية لحقوق الإنسان.

في الجانب الآخر من التحليل، عندما نعتبر أن الأمر يتعلق بتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما فإننا نقف إلى التساؤل عن الأسباب التي تبرر انتهاك مبدأ سيادة الدول الوطنية، إذا كان التدخل يتوافق مع مبدأ استقلال الدول أو ما هي قواعد العمل التي يتوجب قرار التدخل تبنيتها. فجدور التدخل تنعكس بشكل جلي في مفهمتين قانونيتين متميزتين، وهما قانون الدول وقانون الأفراد.

وتنصب الإشكالية حول تحليل مفهوم التدخل الإنساني في أبعاده العبر تخصصية، سواء الفلسفية أو السوسيولوجية، إلى جانب سياقاته التاريخية والثقافية. فمفهوم التدخل الإنساني وسائر المصطلحات المرتبطة به يثير جدلا فلسفيا كبيرا باعتباره ينضوي تحت المفاهيم المتنازع عليها جوهريا لارتباطه بتوجهات فكرية

التدخل الإنساني بين النظرية والتطبيق؛ المفهوم والواقع

مختلفة وممارسات ميدانية متناقضة. ويمكن صياغة هذه الإشكالية في السؤال المحوري التالي: هل مفهوم

التدخل الإنساني بأبعاده الفلسفية والسوسيولوجية يعد مفهوما عالميا؟

وتفترض الورقة البحثية أن مفهوم التدخل الإنساني مفهوما متنازعا عليه جوهريا، وهو بذلك يثير

إشكالات فلسفية وسوسيولوجية عديدة باعتباره لا يعبر عن قيم أخلاقية وإنسانية عالمية.

ولتحليل هذه الإشكالية اعتمدت الورقة البحثية على المقاربة المابين تخصصية. *interdisciplinarité*.

فكما يرى "إدغار موران" فإن الفكر المركب *La complexité* يقتضي أن تكون العلوم مابين

تخصصية. وقد اقتضت طبيعة الموضوع اعتماد مثل هكذا مقاربة باعتباره يحلل تطور مفهوم التدخل

الإنساني في أبعاده الفلسفية والسوسيولوجية وطبعا دون اغفال البعد القانوني باعتبار التدخل الإنساني في

النهاية أحد عناصر القانون الدولي بمختلف فروعه.

و للإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- 1 - الحماية الدولية لحقوق الإنسان: الواقع والتنظير.
 - 2 - الإشكالات الفلسفية على مفهوم التدخل الإنساني.
 - 3 - التدخل الإنساني: الشكوك، المخاوف وفرضيات.
 - 4 - البيئة الثقافية لتطور مفهومي " تدخل إنساني " وتدخل لدواعي إنسانية."
1. الحماية الدولية لحقوق الإنسان، الواقع والتنظير.

إن تطور العولمة أدى إلى تنامي الشعور بمصير مشترك للإنسانية جمعاء، فقد أدت مختلف المسارات

المرافقة لها بالناس من جميع أصقاع العالم إلى التواصل والتعاون. فالعلاقات الآن بين بني البشر تمتد إلى

جميع أنحاء المعمورة مما أدى إلى بروز شبكات جديدة من العلاقات بالإضافة إلى روابط جديدة من

التضامن والمساواة. (Yann، 2003)

إن اليأس يمتلك البعض ليس فقط لأن النظام الاقتصادي السائد يقصي ويهمش الملايين بسبب فقط

منطق أدائه، لكن أيضا لأن عددا كبيرا من النزاعات والكوارث ذات الطبيعة المختلفة جدا قد زاد من مناخ

رضواني فيصل، بوشيش رفيق

عدم استقرار المجتمع الدولي، وأدى إلى تضاعف الأزمات الإنسانية وتداعياتها الدراماتيكية من حيث المآسي الإنسانية والضحايا .

إن هذه الأزمات غالبا ما تكون وراء انتهاكات خطيرة وممنهجة لحقوق الإنسان، وهي بذلك تمس بواجبات القانون الدولي تجاه الجميع. وعادة ما تكون وسائل الإعلام صدى لمثل هكذا أزمات مؤثرة بذلك على الرأي العام خاصة في الدول المتقدمة. ومن ثمة فهي تثير ردود الأفعال السياسية والقانونية، مثل إنشاء آليات مؤسسية تهدف إلى تحميل المسؤولية الجنائية الدولية الفردية، كما أن عمليات الناشطين في مجال حقوق الإنسان والنزعة الإنسانية الجديدة هي ردود فعل أخرى من هذا النوع (Droits de l'homme, 2003).

في الواقع، هناك إجراءات أخرى عالمية للدفاع وحماية بني البشر في مواجهة بعض ما ينال من كرامتهم، فالنضال من أجل حقوق الإنسان وضمانها فتح وسهل الطريق نحو عالم أقل عدالة، باعتباره آلية لمعارضة الخصم بوعي و/أو غير وعي نتيجة للاستعراض المتعدد للسلطة. في هذه السياقات المتعلقة بالنزاعات والكوارث أعطت أنسنة القانون الدولي وتدويل حقوق الإنسان وكذا مركزية الشخص المجال لظهور صيغ معيارية جديدة، سواء كان ذلك من زاوية معرفية أو زاوية مؤسسات (Duffé, 2001).

في الآونة الأخيرة، أصبح الوصف بالإنساني عددا لا بأس به من التفاعلات الدولية أثناء النزاعات حتى ما تعلق منها باستعمال القوة أكثر حضورا. في الواقع، قليلون من يجادلون بأن هناك قيما ومبادئ مطلقة تسمح بتأسيس وتبرير تدخلا مباشرا في إقليم دولة ذات سيادة عندما تلجأ هذه الأخيرة إلى إجراءات مخالفة لقواعد واتفاقيات المجتمع الدولي، أو أن هناك مثل هكذا قيم ومبادئ تنص على أنه من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من حقوق الإنسان الأساسية التي لا غنى عنها والمطلقة، مثل الحق في الحياة والحق في السلامة البدنية والمعنوية يتوجب على المجتمع الدولي التحرك، بما في ذلك استعمال القوة عندما يتم انتهاكها بشكل خطير وواسع وممنهج (Zanetti, 2010).

التدخل الإنساني بين النظرية والتطبيق؛ المفهوم والواقع

إن حروباً مثل حرب الخليج وحرب البلقان (البوسنة والهرسك وكوسوفو) أو الأزمة العراقية، والتي جرت تحت ذريعة ما يسمى بالحروب العادلة و/أو الحروب الاستباقية وكذلك ذريعة الدفاع عن الأمن الدولي في إطار مكافحة الإرهاب قد أثارت جميع أنواع ردود الفعل الإيجابية كما غير الإيجابية إزاء طريقة عمل الأمم المتحدة والقوى الكبرى من زاوية الحلف الأطلسي. (Brunstetter & Holeindre, 2012)

إن دراسة مشكلة هذا التباين في الرؤى بتأني، وهي مشكلة غير جديدة، لن تجعلنا مفاجئين بهذا الاختلاف، ولا يكون عدد المناوئين والمؤيدين متساو. وللوقوف على منطق تبرير كل فريق منهما يستدعي ذلك التطرق إلى سلسلة من العناصر القانونية والأخلاقية والتي تدور حول المواضيع الكبرى التالية:

1 - هناك جدل في استعمال المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بها. فالسجال يدور بين الألائك الذين يدافعون عن التمسك بالتمييز بين فكرة المساعدة الإنسانية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وبين فكرة استعمال القوة المسلحة للحماية والتي هي في المقابل تتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والتعايش السلمي.

2 - من جهة أخرى هناك تنازع بين المحوريين الأساسيين المتعلقين بالبحث عن نظام دولي، أي القانون الدولي للتعايش السلمي المرتبط بالاستقرار و الأمن الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو التنازع الذي يمكن كشفه في التنافر بين أربعة من المبادئ الدستورية للقانون الدولي، وهي مبدأ عدم التدخل و مبدأ حظر استعمال القوة والذي يفضلته يتم حماية مبدأ سيادة الدولة وأخيراً مبدأ الحماية و/أو ضمان حقوق الإنسان. من هنا تطرح إشكالية ما هي المبادئ السائدة من بين هذه الأخيرة، وما هي المبادئ التي من خلالها يتم إرساء التدخل الإنساني. فبسبب تعقد المعايير الدولية وعدم الحسم حولها فإن الغموض يكتنف الحجج المرتبطة بها.

3 - إحدى أكبر القضايا كذلك التي يدور السجال حولها ترتبط بالشرعية وعدم الشرعية الأخلاقية لاستعمال القوة. في هذا الصدد ذكر كل من "بيتر C. Beitz" و "أرنيسو غاززون فالديس" Ernesto Garzón Valdés أن المشكل الأخلاقي الحقيقي للأعمال العسكرية التي توصف بالإنسانية

رضواني فيصل، بوبشيش رفيق

لا يكمن في النزاع بين مبدأ عدم التدخل ومبدأ حماية حقوق الإنسان بل في حقيقة أن هذه عمليات عسكرية قد تؤدي، بما هي كذلك، إلى القتل وتخلف ضحايا في صفوف شعوب المناطق التي تتعرض للتدخل وفي صفوف الجنود الذين يقومون بهذه العمليات (Rubio, 2001).

4 - في الأخير، هناك موضوع هام قيد التنقيح الفكري يدور حول وجود أو عدم وجود حد أدنى من الأخلاق المتفق عليه في كل المعمورة، وحول العالمية المحتملة لنظام واسع أو مقيد، مفتوح أو مغلق لحقوق الإنسان. فمنذ أن أعلن الفيلسوف الإيطالي "نوربرتو بوبيو" Norberto Bobbio أن الإعلان العالمي كان أكبر دليل تاريخي على الإطلاق على الإجماع على نظرة عامة حول نظام قيم محدد، وأن هذا الإعلان يثبت للمرة الأولى أن البشرية جمعاء على المستوى العالمي تتقاسم هذا الأخير، ظهرت على الساحة أصوات مسلحة بأدلة واقعية تفند هذا الطرح. فبالنسبة للعديد خاصة لأشخاص من ثقافة غير غربية تركز حقوق الإنسان المحورية الأوروبية وقيمها نتيجة للاستعمار والهيمنة (Jean-Baptiste & Vilmer, 2008).

2. الإشكالات الفلسفية على مفهوم التدخل الإنساني.

إن من أهم النقائص الفكرية التي تطال مفهوم التدخل الإنساني أو مفهمة النزعة الإنسانية بشكل عام تتمحور حول الطابع الذاتي والأحادي والضييق لمختلف الرؤى حول الموضوع. يشير فيلسوف القانون الإسباني "خواكين هريرا فلوريس" Joaquín Herrera Flores، لتوضيح مسألة إمكانية أو استحالة وضع دستور أوروبي إلى بعد "النقص" في أي أيديولوجية من حيث أنها تحجب وتلغي، دون القيام بذلك صراحة، بعض المفاهيم الأولية التي هي في الواقع من تحدد وتضع أهدافها الواقعية. فالأيديولوجية باعتبارها نظام من التصورات والمعايير التي تحدد سلوكنا تتميز بـ "النقص" لأنه في ادعائها معممة فإنها تخفي خصائصها تحت عباءة الشمولية المتجانسة، في نهاية المطاف يتضح أن الأيديولوجيا هي عبارة عن خطاب على هامش الفضائات الاجتماعية والسياسية، خارج التاريخ والزمن، إضافة إلى ذلك فهي تلغي أي بعد

التدخل الإنساني بين النظرية والتطبيق؛ المفهوم والواقع

ذاتي. وكما يشير إلى ذلك "خواكين هريرا" فإن الأيديولوجيا الليبرالية نجحت في تقديم نفسها على أنها برادتم "النوع البشري" وتخفي في ذات الوقت الصراع وتحجب الهيمنة وتستتر الخاص باعتباره خاص بإعطائه مظهر الشمولية. انطلاقاً من هذا المنظور، وفي مواجهة السؤال المتعلق بضرورة أو عدم ضرورة وجود دستور أوروبي، يشير "خواكين هريرا" إلى حدود وأوجه القصور في الإجابات المقتصرة على نعم أو لا. والصواب يكمن في الحكم المتعلق بسياق السؤال، وهو المتعلق بالدولة الوطنية ويثبت بأنه محدود جداً بالنسبة للإجابة، لهذا يجب تحديد وتوسيع هذا السياق، فالأمر لا يتعلق بسؤال خاطئ، بل يتعلق الأمر بسؤال يحجب عن قصد بعض العناصر رغم أهميتها، فتوسيع السياق يمكن من الفهم الجيد للقضية محل النقاش . (Rubio, 2001)

وفي جهوده لتبيان عدم كمالية النظم الرسمية أخذ الفيلسوف "دوغلاس هوفشتادتر Hofstadter" كمثال الجدلية التي تحدد العلاقة بين الشكل والمضمون في ميدان الفن. فالشكل يظهر المعنى الصريح للظاهرة التي يتوجب دراستها أو التفكير فيها (في حالتنا، ظاهرة التدخل لدواعي إنسانية، وظاهرة التدخل الإنساني)، في المقابل يبدو المضمون باعتباره المعنى المضمّر لنفس الظاهرة.

في القضية التي نحن بصددتها عادة ما يتم تناول كل من التدخل لدواعي إنسانية والتدخل الإنساني من منظور ضيق نسبي، حيث يتم وضع هذين الشكلين في إطار مزدوج :

1 - يعود الأول على النزاع التقليدي بين الحرب والسلام بين الدول، وبشكل دقيق على تلك الحروب التي تسمى تقليدياً بالحروب العادلة.

2 - والآخر هو في قلب السجال المتعلق بالبحث عن نظام دولي الذي يتجلى في هذين الفرعين الأساسيين؛ وهما أولاً: القانون الدولي، ذو الجذور الوستفالية (westphalienne) ، والتعايش السلمي تحت مبدأ السيادة مع مبدأ الاستقرار الدولي والأمن الدولي، وثانياً: القانون الدولي لحقوق الإنسان، على الرغم من أن الكثيرين يعتبرونه نظاماً معيارياً قائماً بذاته (Rubio, 2001) .

رضواني فيصل، بوشيش رفيق

إن كلا من هذين الفرعين الباحثين عن نظام دولي يوجدان هما كذلك في حالة من التنازع الدائم فيما بينهما. إذن على هذا المستوى الثنائي الحرب/ السلام وعلى ثنائية مبدأ السيادة/مبدأ صيانة الكرامة الإنسانية تتمركز التحاليل لكل من التدخل لدواعي إنسانية والتدخل الإنساني مع إعطاء الأولوية لهذا أو ذاك، وهذا يتوقف على بؤرة الاهتمام أكانت واقعية أم مثالية للظواهر المبحوث عنها .

بناء على هذه الافتراضات نفسها يتم تضيق مجال التفسير بشكل أكبر، من خلال ربط المفهومين مع نوع من التدخل يكون عسكريا حصريا، حيث يتم استعمال بطريقة جراحية وحدة قتالية كوسيلة وصورة للرجوع إلى القوة، قصد الدفاع عن ضحايا الانتهاكات الواسعة الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان أو لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية الدولية إلى أولئك المعرضين لخطر الموت (Herlemont, 2009).

Zoritchak, 2009)

إن الثقافة العسكرية التي تؤيد العمل المباشر و"التفاعلي" تحل محل الثقافة المدنية التي تولي اهتماما أكثر بالأعمال الوقائية وبناتج التدابير التفاعلية. هذه المنظورات لا هي خاطئة ولا هي مجانبة للصواب، فهي تتعامل مع العناصر الأساسية لفهم الحقائق. فالمشكل يكمن في أن مقاربات (الشكل) هذه تميل إلى تجاهل عناصر "المضمون" التي يبدو أنها أساسية في فهم أفضل وأعمق .

فمن جهة في مسألة التدخل لدواعي إنسانية والتدخل الإنساني يقتصر "الشكل" على برنامج يهيمن عليه برادائم الدول الوطنية، والتي تمثل الموضوع المرجعي للقانون الدولي التقليدي. هذا وتبقى النزاعات المابيندولتية والصراع من أجل الهيمنة الدولية أهم الأهداف لدى برامج البحث التي توصف بأنها واقعية (Rubio, 2001).

ومن جهة أخرى لا يوجد في القانون الدولي لا نظام مؤسسي يكون إلى حد ما مركزي بإمكانه أن يمنح السلطة اللازمة للعمل بشرعية ولا نظام لحماية وضمان حقوق الإنسان. لهذا يسعى البحث القانوني إلى تحديد أوجه القصور وتبسيط الضوء عليها والبحث عن حلول ممكنة من خلال إسقاط على المستوى

التدخل الإنساني بين النظرية والتطبيق؛ المفهوم والواقع

الدولي الهيكلية القانونية الداخلية التي تمتلكها الدول الدستورية الأكثر تقدماً. وبما أن البحث عن الحلول انطلاقاً من المنظومة القانونية الحالية هو أمر ضروري، فإن كل ذلك يتلخص في النهاية في قراءة مقتضبة للمواد القانونية والأحكام التي تقترحها النصوص القانونية (Frouville, 2001).

من جهة أخرى فقد ربطت نظرية العقد الاجتماعي بشكل مقنع بين أصل المجتمع المدني والبحث الجماعي عن حماية أفضل للحقوق الفردية. كما أن محاولة بناء نظرية سياسية للدولة باعتبارها كيانا مكتفيا ذاتيا يعد وهماً، ذلك أن أمن ورخاء دولة ما مرتبط بأمن ورخاء دول الجوار أو بالدول التي ترتبط معها بعلاقات اعتماد متبادل. فنظرياً نفس السبب الذي تدعو الفرد على إبرام عقد مدني تدعوهم كذلك على إبرام عقد كوسمبوليتاني (Frouville, 2001).

إن افتراض وجود الدول هو في منطق العقلانية السياسية ينطوي على عقد من شقين، أولاً يتبنى مواطنو دولة ما شرعة مشتركة التي يضمنون من خلالها السير الحسن لشؤونهم عن طريق تقسيم السلطات. فيجب على الدولة من خلال قوانين أن تضمن على الأقل لكل فرد حريته وحاجاته المادية والثقافية. أما الشق الثاني فهو يتعلق باجتماع ممثلي الدولة من أجل متابعة فكرة العقد الاجتماعي على المستوى الكوسمبوليتاني. إن الدوافع وراء الشق الثاني هي على ثلاثة مستويات على القل؛ أولاً، ضمان عدم لجوء الدول الأخرى لاستعمال العنف لحل النزاعات، والعمل على وضمان الرجوع إلى القوانين والمواثيق المشتركة، ثانياً، إرساء القواعد الضرورية للتعاون بين الدول، وثالثاً، استحداث فقرة قانونية أمنية تسمح من جهة بضمان حماية التشريعات الداخلية لدول ومن جهة أخرى تضم حماية أمن الأفراد لما تعجز الحكومات الداخلية من ضمانه أو لما تتسبب فيه (Zanetti, 2010).

إن مسألة وجود نواة صلبة للحد الأدنى من القيم المطلقة والتي تعد بمثابة مبادئ إلزامية لعناصر القواعد الآمرة ومبادئ إلزامية شاملة تعد إحدى أكثر مصادر النقاش شيوعاً. في خضم هذا النقاش عادة ما يكون مفهوم "حقوق الإنسان" شكلياً بدرجة مفرطة، حيث يتم استخدامه بطريقة ذرائعية ويفقد هكذا صفة الموضوع المرجعي. هذا وتبقى حقوق الإنسان منفصلة عن مسارات النضال المطورة بواسطة مواضيعها

رضواني فيصل، بوشيش رفيق

المتنافرة، كما أن الهوية بين البعد المعياري وبين البعد المتعلق بالضمان والحماية في القانون الدولي لا يمكن رتقها.

إن العزل والفصل والتمييز في جميع هذه المقاربات السياسية والقانونية هو أكبر عائق معرفي تواجهه دراسة هذه المسألة. لهذا يبدو "المضمون" أكثر اتساعاً من الناحية المعرفية، فانطلاقاً من مسار منهجي علائقي وتعتدي وانعكاسي موجه لتفسير الواقع المنتج على مدار التاريخ الاجتماعي فإن ظواهر مثل "التدخل لدواعٍ إنسانية" و"التدخل الإنساني" تستدعي عناصر أخلاقية واقتصادية وسياسية وثقافية بالإضافة إلى العناصر القانونية والتي تعد من مكونات "المضمون" والتي تشكل إطاراً وخلفية أكثر ثراءً.

بهذا المعنى، فإن السياق التاريخي العملي محل الدراسة يتكون من حالات وعوامل تتجاوز الإطار المابين دولتي، حيث تكون عمليات العوامة إطاراً أمثلاً لذلك، وهو أمر ذائع الصيت في مختلف المعارف إلا أنه قليل الذكر في الدراسات القانونية. إن عمليات العوامة هذه، في منطق تطورها تضع الدول والقواعد القانونية الوطنية في أزمة، وهي نماذج يتم من خلالها محاولة حل النزاعات الدولية .

في الواقع، تعد العوامة تحد لكل من القانون الوطني والدولي وللمفهمة التقليدية للحرب والسلام. وهذا التحدي سوف يكون أكبر لما تتسع وتحدد بنية هرمية للواقع. فإذا تم التحقق من أن النظام الدولي يعمل وفق نظام اقتصادي وسياسي وثقافي غير عادل بنيوياً وذو توجه علني وخفي ومبرر للإقصاء الاجتماعي، ولا يعطي القيمة لحياة ثلثي البشرية فإنه من الصعب أن نفهم كيف يمكن إضفاء الشرعية دون مناقشة على نشاطات التدخل التي من المفترض تحاول علاج وضع غير طبيعي من الانتهاك الخطير والواسع النطاق لحقوق الإنسان وإنقاذ حياة الضحايا، وسف يكون الأمر أكثر استغراباً لما يتم اعتماد التدابير في هذا المجال من طرف أشخاص، يحافظون بطريقة أو أخرى على نظام دولي غير عادل وإقصائي، بغض النظر عن الذرائع التي يسوقونها لتبرير ذلك (Chevallier, 2001).

التدخل الإنساني بين النظرية والتطبيق؛ المفهوم والواقع

بالنظر إلى تعقيد ظاهرة العولمة، من الضروري، من بين أمور أخرى، مراعاة وإدماج، في منظور تعددي ذي طابع مابين تخصصي *interdisciplinaire* بعض العوامل التي تؤثر في "الشكل" وفي نفس الوقت تؤسس "المضمون" للتدخل الإنساني. هذه العوامل ترتبط أولاً بالمرحلة الجديدة من الرأسمالية المالية غير المنتجة باستراتيجياتها المعولمة المتمثلة في التوسع وفرض نموذج تنمية خاضع وموجه من خلال رأس المال المضارب، وثالثاً بهيمنة فواعل دوليين آخرين على غرار مثل المؤسسات والشركات الكبرى العبر وطنية والمنظمات الدولية والكيانات والحركات المالية والجماعات التابعة للمجتمع المدني، وثالثاً الآثار البيئية والثقافية الناجمة عن التقدم التكنولوجي والعلمي فيما يتعلق بوسائل الإعلام والسلاح والصحة وغيرها. (Yann/, 2003)

3. التدخل الإنساني: الشكوك، المخاوف وفرضيات.

إن إعطاء تعريف لـ "مضمون" التدخل لدواعي إنسانية" أمر ضروري، فبإضافة لهذا التعريف تعريفاً لـ "الشكل" سوف يسمح لنا بوضع هذا المفهوم في فضاء ملموس ومحدد من العلاقات الإنسانية. فالأمر لا يتعلق بإجراء تجربة مخبرية من خلال عزل الموضوع قيد الدراسة من كل تأثير خارجي. في الواقع، اعتماد التجريد واختيار العناصر محل الدراسة يبدو أمراً لا مفر منه، ما يجعل أن تكون عدة عوامل خارج ميدان الدراسة، لكن سوف يتم معالجة المشكل من خلال أخذ سلسلة من الافتراضات، والتنبؤات والاهتمامات، وهي مقدمات من شأنها أن تؤسس لمنظومة تفكير جديدة حول الموضوع ويمكن عرضها على الشكل التالي:

بداية، عندما يتم الحديث عن حقوق الإنسان فإننا نواجه باستمرار ما يسميه "توما الإكويني" مبدأ العادات، أي العادة في الثقافة الغربية التي تنص على المبادئ التي يتعذر العيش بدونها. فهنا يتم أساساً الفصل بين البعد المعياري والشكلي وبين البعد الإجرائي والملموس لحقوق الإنسان من خلال طريقة الربط وإعطاء معنى للعمل الإنساني. لهذا يتوجب الربط باستمرار بين حقوق الإنسان والمواضيع الاجتماعية التي تشكلها. ففي النسيج الاجتماعي تتشكل الأوامر القانونية والدساتير الوطنية والدولية القادرة على فرض

رضواني فيصل، بوشيش رفيق

قيود كبيرة على الأفعال التي يحفزها منطق الرفض والتجرد من الإنسانية. في الواقع، مهما كانت نوعية المبدأ أو المعيار أو الرأي أو المؤسسة، فإذا كان مبنيا على منطق الهيمنة سيتفاعل حتما كأداة إضافية للهيمنة. إذن يتوجب النظر إلى حقوق الإنسان في سياق العولمة وفي العلاقات التي يجد فيها المجتمع الدولي ككل نفسه ويتطور من خلالها .

ويشير "خيمي أورا Jaime Oraa " إلى أن حالة حقوق الإنسان في العالم المعاصر تعرف مفارقة كبيرة؛ ففي نفس الوقت الذي نشهد فيه تقدما لا يمكن إنكاره في النصف الأخير من القرن وذلك من الناحية النظرية والقانونية وكذلك من الناحية المؤسساتية مع تطور التشريع الإقليمي والدولي لحقوق الإنسان، فإننا في المقابل نشهد انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. والإجابة عن هذه الحالة من التناقض لا تقتصر فقط على الاعتراف بأن القرن العشرين شهد أكبر المذابح في تاريخ الإنسانية، بل يجب التنويه كذلك إلى أن هناك حالة بنيوية من انتهاك لحقوق الإنسان من طرف الأغلبية (Rubio, 2001) .

إن تفاقم التوجهات التدميرية للحياة الاجتماعية والطبيعية يؤدي إلى الإقصاء المتنامي وفقير الشعوب العالمية، يضاف إلى ذلك تدمير البيئة الطبيعية للحياة البشرية، ما يطرح التساؤل عن أسباب ذلك، وعن أسباب التناقض الكبير الذي يعكسه الفارق بين الاعتراف المؤسساتي لحقوق الإنسان وعدم التطبيق والاعتراف الحقيقي لنفس حقوق الانسان هذه لثلاثي سكان الأرض، على الأقل، الذين يقضون من الجوع، يتوجب التساؤل كذلك ما إذا كانت هناك حقيقة نية واضحة بأن كل إنسان واقعي ومادي يحصل على الاعتراف بقدراته وإمكاناته مع احترام حاجياته، أم أن الخطب والمؤسسات لا تشير إلا إلى موضوع تجريدي تصوري بطريقة خاصة لممارسة الفعل الإنساني .

إن التاريخ مليء بـلانهاية من الاتصالات والروابط والعلاقات والعمليات والمسارات التي لا يمكن تفسيرها في جملتها من وجهة نظر علمية. يؤكد " إريك وولف Eric Wolf " أن كل هذه العناصر لا تؤخذ بعين الاعتبار في غالبية الأبحاث التاريخية. إن المقاربات التي تجعل من التاريخ عبارة عن سرد لنجاحات أخلاقية

التدخل الإنساني بين النظرية والتطبيق؛ المفهوم والواقع

والتي تبرز انتصار القيم الحقيقية على السيئة هي اليوم لها وجود في الساحة المعرفية. هكذا فإن الكلمات التي من المفترض تعكس هي الحقيقة أضحت هي الحقيقة ذاتها. فالأهم والمجتمعات والثقافات تصبح مواضيع للخطابات، متجانسة داخليا ومتمايزة ومحدودة خارجيا، في النهاية يتصور العالم كطاولة بلياردو كبيرة، حيث تدور الوحدات داخلها الواحدة تلوا الأخرى مثل الكرات فاقدة كل إحساس بالعلاقة. هذه الظاهرة نجدها كذلك في الدراسات المتعلقة بحقوق الإنسان سواء أكانت تزامنية synchroniques أو لاتزامنية diachroniques. إن الطبيعة المفرطة في الشكبية لغالبية الخطابات والمفاهيم المعاصرة حول حقوق الإنسان تأتي من كونها مجردة بشكل مفرط، هذا التوجه له جذوره في النظام البرجوازي. هكذا يتم تحديد مفهوم الإنسان بكونه "فرد" وكل "فرد" ينتمي إلى فكرة "الإنسانية" دون الأخذ بعين الاعتبار لا العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد ولا المنطق الذي ينشطهم. في الواقع، هذا ما يمكن تسميته بتفكيك التاريخ، حيث يتم تجاهل الظروف الاجتماعية المعقدة والواقعية التي تشكل المواقف والممارسات التي عايشها أو تلقاها بعض الفواعل الفردين أو الجماعيين، إذ يتم التطرق إلى مواضيع على غرار "الإنسانية" و"حقوق الإنسان" و"الكرامة" لكن بعيدا عن أطرها الاجتماعية التاريخية التي من شأنها أن تعطي معايير أكمل لطابعها العمالي والإجرائي (Saillant, Une anthropologie critique de l'humanitaire, 2007).

لذلك، من المهم التأكد ما إذا كانت الوسائل والشروط مكفولة أم لا للسماح للبشر لأن يثبتوا كمواضيع واقعية. ويعتمد نطاق الوسائل المتاحة للبشر من أجل الاعتراف بحقوقهم على منطق تتمحور حوله الأطر والعلاقات الاجتماعية. هذا المنطق يمكن أن يكون منطق الهيمنة أو التهميش أو السلطة أو حتى منطق التحرر أو التضامن. وبالرجوع إلى السياق الدولي الحالي يمكن التأكيد على أن الإنسانية لا تبدو كمشروع للتنفيذ، لأنه يعكس الإرادة الخاصة والمعقدة لإعادة إنتاج ممارسات السلطة أو ممارسات التمييز العنصري، فحقوق الإنسان تستند على معايير قانونية التي تضمن لها الصرامة القانونية والشكبية وليس الفعالية الاجتماعية. (Saillant, 2007).

4. البيئة الثقافية لتطور مفهومي " تدخل إنساني " وتدخل لدواعي إنسانية".

إن شعار التدخل الإنساني والمصطلحات المرتبطة به يعد اليوم الأكثر استخداما لتعيين وتجميع دون تمييز الحالات المختلفة للاعتماد على الفعل الحربي من طرف دولة أو عدة دول على إقليم دولة أخرى باعتباره آلية لحماية حقوق الإنسان و/أو المساعدة الإنسانية. علاوة على ذلك هناك عدم دقة كبير في المصطلحات عند التحدث عن " التدخل لدواعي إنسانية" و" واجب التدخل" و" حق المساعدة" و" حق التدخل" و" تدخل الطوارئ"، حيث تشير كل هذه المصطلحات عموما إلى نفس الإجراءات، فمفهوم التدخل الإنساني كباقي المفاهيم هو مفهوم قانوني غير محدد، على الرغم من أن مفهوم "التدخل الإنساني" كان منذ فترة طويلة محل جدل في القانون وفي العلاقات الدولية، ومازال كذلك، حيث لم يتم تحديد تعريف واضح له إلى اليوم. إضافة إلى ذلك، وكما رأينا سابقا، يجب التنويه أن الجوانب القانونية والأخلاقية تبدو متداخلة ومرتبطة جدا بحيث يصعب تحديد الأولوية بينها (Boustany, 1993).

مهما يكن، وفيما يتعلق ب"شكل" "التدخل لدواعي إنسانية"، يبدو أنه إذا، في الظروف العادية، سادت حالة عامة من عدم الاعتراف بحقوق الإنسان، أين لا يتمتع ثلثي البشر بوسائل كافية للعيش، سيكون من الخطأ محاولة الاحتجاج، بشكل تجريدي على تبرير التدخل في الظروف القصوى لإنقاذ حياة من يتعرضون إلى الاعتداء على حقوقهم الأساسية بطريقة خطيرة وواسعة.

وبما أنه في ظروف العمل العادية للنظام الاجتماعي الاقتصادي العالمي، لا يتم الاعتراف بحقوق الإنسان ولا يتم إعطاء حياة "الموضوعات" البشرية جمعاء قيمة الهدف ذي الأولوية، فإن شرعية التدخل في الحالات غير الاعتيادية يعبر عن حالة من النفاق والباطل. والنظام الاجتماعي المهيمن الذي هو نفسه محروم من الشرعية فإن كل قرار يتخذ في إطاره يخص التدخل الإنساني أو التدخل لدواعي إنسانية سوف يبقى عقيما وغير مجد (Boustany, 1993).

التدخل الإنساني بين النظرية والتطبيق؛ المفهوم والواقع

فيما يخص كذلك العادات المنبثقة عن الثقافة الغربية المرتبطة بالتدخل الإنساني تجدر الإشارة إلى مسألة التوجس فقط من الآثار المباشرة والفورية للأعمال المباشرة وإهمال الآثار غير المباشرة لنفس هذه الأعمال المباشرة. فالتدخل الإنساني إذا ما أخذنا مفهومه المتعلق بالرغبة الحقيقية في تجنب انتهاك حقوق الإنسان، ينطوي على عمل عسكري مباشر للتعامل مع مواقف محددة متمثلة في القضاء الخطير والواسع والمباشر والفوري على حياة البشر. في الحياة اليومية (الطبيعية) نعيش بالفعل في سياق من القضاء المباشر والواسع النطاق لحياة البشر. في الواقع، لا يتم اعتبار إلا الاعتداءات المباشرة ضد حياة بعض الأشخاص كحدث غير عادي، ولكن لا يتم رد الفعل أمام آثار غير مباشرة ناجمة عن أعمال أخرى مباشرة لا يبدو عليها أية نية للقضاء على بشر (Rubio, 2001).

علاوة على ذلك، هناك حتى ضحايا مباشرون وغير مباشرين للأعمال العسكرية الهادفة إلى إنقاذ حياة أشخاص. هذا يرجع إلى حد كبير إلى مشكلة مسؤولية وشرعية أولئك الذين يتحركون لصالح حقوق الإنسان المنتهكة بشكل ممنهج وواسع. إن من له القدرة على التدخل على أي عادة هي القوى الكبرى بالإضافة إلى الإبقاء على الإقصاء بشكل دائم تقوم هذه القوى بشكل دوري بالوقوف في وجه الاعتراف الإنساني من خلال أعمال جد مباشرة على غرار منع المجرة، وعدم الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإبقاء على الدين الخارجي وتزويد بلدان العالم الثالث التي هي في حالة حرب بالعتاد العسكري... إلخ. (Rubio, 2001).

. الخاتمة:

في نهاية المطاف، قضية التدخل الإنساني هي قضية حياة أو موت، وقضية مستوى قيمة حياة البشر. إن التدخل من أجل إنقاذ حياة باستعمال وسائل قاتلة يستوجب مسارا متكاملا من التفكير في الطبيعة الصحيحة وغير الصحيحة لتبني بعض الإجراءات الخاصة ويتطلب الحذر عندما يتم الحديث عما يسمى " حق التدخل ". من هنا يبدو أنه من الضروري الشروع في التطرق إلى

رضواني فيصل، بوشيش رفيق

المشاكل المرتبطة بضرورة تبني إجراءات وقائية ووضع موضع التنفيذ أعمال تضامن أكثر اتساعا انطلاقا من ثقافة سلام فعالة حيث تسند في وجودها على مبدأ " القتل جريمة" و/أو مبدأ "القتل انتحار"، فالحياة تأتي من الحياة وليس من الموت .

هكذا، يبدو " التدخل الإنساني" بشكل عام مثالا للتنافر بين الحس العام والشروط المحلية لتحقيق حقوق الإنسان، ويمثل إضافة إلى ذلك خيارا صعبا الذي لا يتقبل أي قرار مجاني. فلو سلمنا جدلا أن هناك بعض الحالات يكون فيها التدخل العسكري كحل مؤقت مطلوبا إلا أنه يجب التخلي عن الموقف الأيديولوجي الذي يضيف الشرعية على استعمال القوة وإسباغه سبغة العمل الإنساني. لا يمكن أبدا أن يكون هناك حماية لحقوق الإنسان من زاوية القوة العسكرية، لأن استعمال وسائل الموت يؤدي إلى الموت، فالحرب هي في حد ذاتها وحشية وهي بهذا السيناريو المثالي لأعمال وحشية بشكل خاص، فالحرب لم تكن أبدا لا نظيفة ولا بريئة .

إن استقراء يؤكد أن تاريخ الإنسانية لم يشهد لا في الماضي ولا في الحاضر أن هناك عملا يوصف "بالتدخل لدواعي إنسانية" كان هدفه الوحيد والحصري وحتى الأساسي فقط تجنب حالة من الانتهاك الواسع والممنهج لحقوق الإنسان. وإذا كان المعنى من "التدخل الإنساني" هو استخدام القوة المسلحة للدفاع عن ضحايا الانتهاكات الواسعة والممنهجة لحقوقهم الأساسية ضد المعتدين، مع الأخذ بعين الاعتبار الواجب والالتزام من طرف المجتمع الدولي ككل بالمساعدة، والذي يجب أن يحمي الحق الجماعي في الحياة الذي لا يمكن التدرع به، فإننا نعتقد أننا لم نشهد بأي حال من الأحوال نية حقيقية وصادقة لإنقاذ حياة ضحايا الانتهاكات المذكورة.

- Boustany, K. (1993). Intervention humanitaire et intervention d'humanité évolution ou mutation en Droit International ? *Revue québécoise de droit international* .
- Brunstetter, D. R., & Holeindre, J.-V. (2012). La Guerre Juste Au prisme de la Théorie politique. *Raisons politique*, 45(1), pp. 5-18.
- Chevallier, J. (2001). *Mondialisation du droit ou droit de la mondialisation ?* Récupéré sur <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01759953/document>
- Duffé, B.-M. (2001). *Intervenir au nom des Droits de l'Homme*. Récupéré sur http://www.irenees.net/bdf_fiche-analyse-744_fr.html
- Frouville, O. D. (2001). *Une conception démocratique du droit international*. Récupéré sur <https://journals.openedition.org/ress/659>
- Herlemont-Zoritchak, N. (2009). *Droit d'ingérence » et droit humanitaire : les faux amis*. Récupéré sur *Droit d'ingérence » et droit humanitaire : les faux amis international*, U. c. (2001).
- Jean-Baptiste, & Vilmer, J. (2008). Ethique et politique de l'intervention humanitaire armée. *Critique internationale*, pp. 161-182.
- Rubio, D. S. (2001). *INTERVENTIONS HUMANITAIRES : PRINCIPES, CONCEPTS ET RÉALITÉS*. Récupéré sur <https://www.cetri.be/Interventions-humanitaires-248>
- Saillant, F. (s.d.). *Une anthropologie critique de l'humanitaire entre, Lieux de l'humanitaire* .

- Yann/, M. B. (2003). *Droits de l'homme , mondialisation et droits humains à venir*. Récupéré sur <https://www.multitudes.net/Droits-de-l-homme-mondialisation/>
- Zanetti, V. (2010). *Le droit d'intervention humanitaire : une analyse conceptuelle*. Récupéré sur <https://books.openedition.org/pum/8006?lang=fr>